

فانها تنفي بصرهما حتى يخرج كل فرد **قوله** نكره في ساق النبي  
 كون الكفر في ساق النبي عند التوريط <sup>بناط الماعل</sup> بقوله  
 بقوله ومن ثم قوا بين رجل ولا رجل وكان المصطفى في آخر العت والكنه  
 المنفيه اذا عمت اشارة الى ذلك **قوله** غير مصدرة بل غطره كل لان  
 ما يبيد العمور في النبي لما هو الكفر التي بعد الوجه في الماسنة واما  
 التي بعد العمور في الماسنة كالمصدره بل غطره كل وعند وروها في  
 ساق النبي لا هي عند في الماعل النبي العمور لا عمورا النبي لان رفع  
 لما عاب النبي سلب حوى **قوله** اما لو اردت ان تكلم ككاتب  
 عليه المشارة في ما سبق عند قوله لئلا يلزم مرجع التاكيد على اناسيين  
**قوله** لان دلاله اسان لم ترفع اجم فان مفهومه الصريح ان ويجزا  
 من الامايج او حسن المناسن لم يرفع كما يدبر من كلام الشارح في  
 شرح قول المصنف وان في الفعل على منقول فيلزم ان دلاله فوننا كل  
 اسان لم يرفع على يد وكونه لشي الخوة للجلد <sup>بناط الماعل</sup> على ذلك يطير <sup>بناط الماعل</sup>  
 ليبرز اختلاف الدلائل بطريق الاتزام لان مفهومه صريح بوقت  
 لم يرفع <sup>بناط الماعل</sup> الما واد وبل زمان النبي عن الجمله فايه الاموران دلاله لكل اسان  
 لم يرفع على النبي عن الجمله اوضح من دلاله اسان لم يرفع عليه لان النبي عن الجمله  
 لان مر المفهوم الصريح لغيرنا كل البيان لم يرفع ولا زعم لان المفهوم الصريح  
 لغيرنا لم يرفع اسان **قوله** ولا يجاز له ههنا شي وذلك الشوه  
 ههنا المصنفة وكون الموضوع نكره نفيته وادخال المومنين عليه  
 قول المصنف للفعل النبي لو حرف في الفعل لكان اولى ليشمل حوما اناضا  
 كل العمور **قوله** <sup>بناط الماعل</sup> الاما لان حصوله بوضع الكلام ههنا  
 انما هو حوى صرا انما يحصل ان سغيره النبي على كل سوا كما وعمور النبي

اولا اذ بان سغيره كل عليه وهو عمور النبي في السا حوى حصل انما  
 يدريك فانه امر من المتاحير لفظا ورتبه وح يكون عطف بقوله  
 على اهما باق من جعل الحاص قسيما للعام وهو قبح وح ملايين  
 تصوف اما في التأخير فقط بان حص بما اذا لم يدخل الابداه  
 على عمل عام كل كما علقه الشارح اذ فيه وفي العمور ان <sup>بناط الماعل</sup>  
 باللفظي والمعمور المعبره وبيد لو ومربيعين على خلاف الظاهر  
 مع ان ابتداء العمور لا ساعه وهو على الوجهين عطف على امرت  
 اذ فيه وفي الدخول بان يرا د بكل منهما التاخير عن اداة النول  
 لم يدخل على الفعل المعامله كله كل وهو على هذا عطف على داخله  
 وحمل احتمالا موحدا ان يكون عطف على امرت ايضا وهذا الابداه  
 اقرب لفظا ومعنى وكان المشارة انما عد عنه صدره للتطبيق  
 كلام المصنف على كلام الشيخ فانه قال اذا حلت كل في جبر النبي  
 بان يعدم النبي عليه لفظا وندبر التيهن والتقدير المعبري  
 هو محتمل سغيره على الفعل النبي العامل فيه فانه موحى بعد ان لان  
 مؤيد العمور التاخير عن العامل واما المصنفة التاخير على اللفظي  
 وانما العمور على عمومه فموجب ايضا لانه يلزم فيه جعل الماعل من  
 وجه صيما وهوت متجن **قوله** او عند ذلك كان يقع محرم  
 حوما مرت بكل التورم وطر فاحوما صوت كل الامام **قوله**  
 صوت الفعل او الوصف لوفال صوت المسند للفعل ما كان حامدا  
 حوما كل سودا نكره لكان احسن **قوله** <sup>بناط الماعل</sup> ان هذا الحكم  
 اكثرى لاحتل كل الحين اذ وقع في معنى النبي من دلاله الصورة <sup>بناط الماعل</sup>  
 على العمور وهو صوت الدعوى من صيما واداه المعبره وهو الما

اما لفظا فهو عطف على امرت  
 لعطف الاما على فعله واما  
 معنى فلان امرت سغيره  
 ومع العطف على سغيره  
 وليس كذلك وان كان  
 واما لفظا فهو عطف على امرت  
 لعطف الاما على فعله واما  
 معنى فلان امرت سغيره  
 ومع العطف على سغيره  
 وليس كذلك وان كان